شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

كتاب في النحو

المؤلف

مجهول

ملاحظات

الناشر مكتبة العلوم

٣٦٣
النحو
كتاب في الفقه. الناشر: مكتبة العلوم
٢٩ ورقة ١٩ سم
١٥ × ٢٠ سم

رب يسر لنا بسم الله الرحمن الرحيم ولا تعسر علينا

قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل
لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال
الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ولكن يجد بينه في شرح
الصفوة ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها
موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن حاجب
الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف والاختلاف
في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى كلامه فلذا قال
اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في
جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو
المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد تحذف منه اي من جوابها
الفاء نحو ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله اما القتال
لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني لتثبت
للزوم الفاء فنقول المدعي ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى
الشرط وكل متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها فينتج من
الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر على
الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره
لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما
الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي

المثبت

المثبتة النقيض فنقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم
يكن متضمنة له لما كان الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له
وهذا مما يقال ليس في الارض ولا في السماء آلهة غير الله وذلك يعلم
معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم
وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا مما ترى استدلال
بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه في
كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان اذا ومتى
الشرطيتين متضمنتان معنى الشرط بلا لزوم الفاء اليه اشار الجامي في
شرح الكافية وانما قلنا انها متضمنة بمعنى الشرط لان الاصل اما بعد حمد
الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط
ويكون مجزوم به لاتمه بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن
شيء بيان له لابهامه وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح
ان خبرها الجملة التي هي الشرطية وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما
يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت
الدنيا لابد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء روما
للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف مع الجملة الفعلية
وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما فيه ما لا يخفى ثم اقيم مقامه
بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما بعد حمد الله وان قلت
كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول

بالرفع مع ان الشرط وجزاءه اذا كان مضارعين يجب فيهما الجزم
اتفاقا فوجب ان يقال ما قيل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء
اما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعدها
فيأول بجعله خبر مبتدأ محذوف فان قلت لم يقل ليصير جملة اسمية فليقع
الجزاء مضارعا بل جملة اسمية قلت كيف جزم بالفاء مع ان المضارع
المجزوم لو جعل جزاء كان جزمه كافيا في الارتباط فغير حاجة الى الفاء
وقلت انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مستقبلا غير مقترن بأحد الحروف
الاربعة اعني السين وسوف ولن وما يجوز اتيان الفاء وتركه اما جواز
اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في ان فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد
رابطة بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه
كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال علة الجزم كاف
الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن
اعني مقول القول وهو قوله ان الولد الاعز الطاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز
بدون الفاء واني اخرت لكراهتهم ان يوالي بين حرف الشرط والجزاء كذا
قيل في الصفوة وان شئت تحقيق عبارة ما ستسمع ما سنملي عليك فنقول
قوله ان يوالي بفتح اللام فعل مجهول والجملة معلوم فاعله مصدر اي لكراهتهم
ان يقع الموالات على ما يقع الزجاج عن سيبويه من انه اجاز ميم وقعد
بلا اسناد الى مصدر المدلول عليه بالفعل اي ميم القيام وقعد القعود ولا يجوز

ان يكون

ان يكون الجاثم معلوم القيام فاعله يعني لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
فلو اريد معلوم الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وانه محال كذا قالوا
ولكن يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لجاز رفع وقعد وقع لكن بين ايديهم ينقطع
بنكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك منه او جها خر وهو كون بين فاعل يوالي او مفعول به بين اي
وقعد لفظا منصوبا على انه ظرف يوالي او غيره قيد به اذ الامر الاتي في الفعل لا يقال
ان فيه بين حرفي الشرط والجزاء لانا نقول اما كلمة فيها معنى الشرط لا ما نقول معناه
الحرف الذي فيها معنى الشرط وهذا انما يقال اذا قدر حرف مقام هذا الحرف الذي فيه معنى النفي
او نقول انه اشارة الى ما ذكرين على ما قيل هذا واما غاية ما ذكره او كل لان ضم
الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها الاتباع شيء
شيئا ثم حذف افعال على الالة المعلوم عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد
الاخبار عنه الحمد الذي لا يتوه الا بالله فقال ما قال اقول بعد الفراغ من هذا القول
الحاصل اعني الحمد هكذا ذان الولد الاعز الخ فصار اما بعد حمد الله الخ واعلم ان اما على
ثلثة اقسام موجودة بالجر بدل من ثلثة كما الواقعة في الاول هذا الكتاب في
قعد اما بعد حمد الله وذي الافعال ومركبة وهي ان المركبة على وجهين لان
الاصل فيها ان يا ان الشرط وما زائدة للتأكيد في معنى الكلام فادغم النون
في الميم بعد قلبها ميما فلو خرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لرفع الالتباس
بما العاطفة فانها باقية في الشهور واما امتيازها عن اما الحرفية وغير
المركبة فلان كنت منطلقا انطلقت فيها يليها الكلام مما يليها الفعل
واما هكذا قيل واما الفرق بين الهمزتين اعني المفردة والمركبة فلان

قال قلت كيف يدل المعلوم عليه قلت لان اما تعاقب معلوم الشرعي وهو لا يليه الا الفعل والفعل هو النفي وهو لفظ اقول صدره

قال قلت كيف يدل المعلوم عليه قلت لان اما تعاقب يا القسم وهو لا يليه الا الفعل والفعل هو النفي وهو لفظ اقول صدره

كنت اخ فبعد دخول الفاء جواب الشرط مفردة دون الجملة المركبة وان لم يدخل فيقول للتفصيل في
المفردة والتعليل في المركبة يعرف ذلك من المعاجم فصار اما بفتحها والاصل فيها لما
كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة كثيرا
ما تحذف ان المصدرية وان المشددة تقول للتخفيف متعلق بتحذف فمثال الاول
كقولك تأهب لان جاءك الامير مثال الثاني كقولك تأهب ان جاءك الامير
تدعو مع الله احدا اي لان لله احد الخ وتقول على ان اللام متعلق بما يلزم من كلام اي
يقال اصل الكلام لان لله احد فتغير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعو او به
اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد من متعلق
يتعلق به ولا متعلق له وهنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان
قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها اذ لا معنى لاداة حال الفاء في عامله قلت لما
اللام التعليلية وما يتضمن معناها يجوز دخول الفاء في متعلقها المتأخر للكون
المتقدم في معنى الشرط والسبب لما ذكر في الكشاف في تعلق لا يلاف بفعله
فليعبدوا فصار ان كنت منطلقا انطلقت فانت حر كان من ان كنت اي حذف
من اللفظ للاختصار فزيدت ما لزيادة الباء خان عوضا عنه اي عن كان فاء
ثم النون في اللام بعد قلبها اياه وانتقل الضمير في كنت الى المنفصل بعد ما حذف
ما يتصل به تاء الخطاب اعني كاف ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما
يتصل به بدل الى الضمير المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت
منطلق انطلقت واعلم ان الجارة اعني اللام في لان كنت منطلقا متعلق
بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها

ان لان جاءه الا
معي الخ

ان اي العطف على الضمير
اعني المتصل

ع اللام

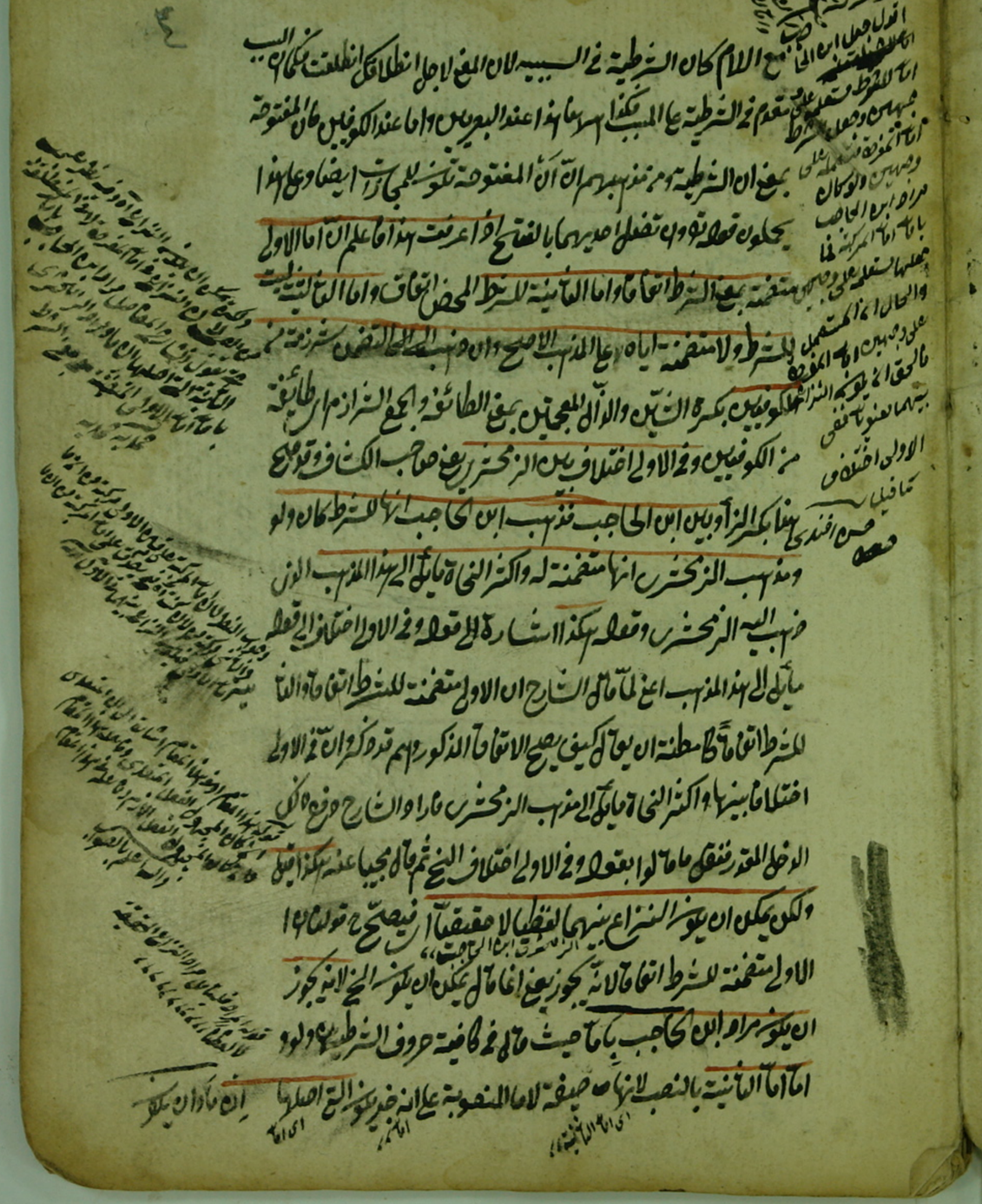

اقول جعل ابن الحاجب مع اللام كان الشرطية في السببية لان اللام لاجل انطلاقها على
انها للشرط متضمنة معنى الشرط فيما هذا اعند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة
بعد ان الشرطية هو مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للجزاء ايضا وعلى هذا
يجعلون فعله تقول تفضل احدهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى
والثانية متضمنة معنى الشرط لا اما والثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة
فالمشهور انها متضمنة معنى الشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب
الى انها متضمنة معنى الشرط ايضا كما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى
من الكوفيين بكسر الهمزتين والالف للمجانسة بين الطائفة وجمع الشرط ان طائفة
من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري وصاحب الكشاف وقد صرح
هنا بكسر الهمزتين ابن الحاجب فذهب ابن الحاجب انها للشرط كما ان ولو
ومذهب الزمخشري انها متضمنة له والكثر النحاة مائلون الى هذا المذهب الذي
ذهب اليه الزمخشري وعلله بكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله
مائل الى هذا المذهب اعني لما مال الشارح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية
للشرط اتفاقا مطلقا ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا في الاولى
اختلافا فبينها وبين الكثر النحاة مائلون الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك
الدخل المقدر فنقل ما قالوا بقوله وفي الاولى اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه بكذا اقول
ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اذ فيصح ح قولنا ان
الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز بعد اتفاقا ان يمكن ان يكون الخ لانه يجوز
ان يكون مراد ابن الحاجب بما حيث قال في كافية حروف الشرط هي ولو
اما اما الثانية بالنصب لانها صيغة لاما المنصوبة على انه خبر يكون الخ اصلها

وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة وصحاب كتاب وجماء
وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صاحب كفوخ وافراخ والصحابة با
الفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت ليس كجمع فاعل على فاعلة الا هذا الحرف
فقط وجمع الاصحاب اصاحب اشتهر الا بعال لما كان للاصحاب جمع صحب جمع صاحب
قال ع جمع صاحب تقرا لحقة لان قعد كظاهر واظهار يائيه عنه ثم المختار عند جمهور
اهل الحديث ان الاصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه السلام وقيل طالت صحبته وقيل رؤيته
عند الحديثة وقيل اراد الرسول هذا قيل كان اهل القرية عند وفاته مائة الف واربعة
عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على البيه والضمير المجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وهو
راجع النبي عدم موعدين اي المقدر اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف وهو حالة
الرفع بالواو والنون كجاءني مؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون كرأيت المؤيدين
ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل ما جمع بالواو والنون اعرابه بالواو
والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف كذا حالة الرفع بالالف والنون
نحو جاءني المؤيدان وحالة النصب والجر بالياء والنون كرأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا المثنى بنوعيه حالة الرفع بالالف والنون
ونصبها وجرها بالياء والنون واسمها حالة الجر لو قدر صفة للجر ور وهو اصحابه لم يجز
سقوط نونه بالاضافة الا كسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما
يدلان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال حتى انهم يثنون المضاف والمضاف
اليه منزلة كلمة وجملة فيجعلون النصف من المضاف اليه مضافا للمضاف نحو يقال هذا اجر
جبتي فالهاء ضمير قد وصف بالنصف وقعي اسم مجرور اي زيد بالتخفيف نعت

للجر ح ٢ هذا الذي يعالج له

للجر ح ٢ هذا الذي يعالج على اجراء فلا يجتمعان ولا يسقط اللام الكتابة ليلا يلتبس بالمفرد
فان قلت لم لم يجر تحريك يائه كما حرك يا الشبه عند النحاة الكنين نحو غلامي القوم قلت
لانا لو كسرنا لزم اجتماع الكسرة بخلاف الكتبة فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع
الكسرة والياء بفتح الجيم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الفتح والضم ٢ ا
فاوكل لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من غير عكس اذ فيه نزول ٢ ا
على اللسان من الصعود ولا كذلك جوز في الثبت وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة ٢ ا
الفاعل ٢ ا المؤيد قد توصف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهو اصحابه واغا تعرف لكونه بمعنى اي مضى
لان تأييده ٢ ا الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى اي مضى او استمر اتوصف
بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله واقام بالرفع
الصلوة واتيا الذكوة اي اعطاها وصوم شهر رمضان اي شهر رمضان وجمعه
رمضان ٢ وارمضاء على وزن اصفيا قيل انهم لما نقلوا اسما الشهور عن اللغة القديمة
سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر الشمس
بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتخزا الوقوع
في مكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك من انه ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت
الحرام الكعبة تعالوا وجب كل عام الاقام والاتيا والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر بكسر الخا يوم بحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى
واحد وهو ما يقدر الله تعالى من القضا كذا في مختار الصحاح وقال القضا الصنع والتقدير يعالج
قضاه اي صنعه الله وقدره ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه قوله
تعالى القضا والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والوقف

بينهما بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان مع الايمان
عبارة عما يطلع عليه وزيد نفر ان خفي من الاعتقادات الحقيقة ومعنى الاسلام عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة والشك ان الاعتقادات الحقيقة يظهر اثرها على صفات الا
عمال الصالحة ان جعلها كالشروع في الصلوة ورعاية الاداب في الوضوء فغير خفي ان
الاعتقادات الحقيقة هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحد لا يلايم قوله يظهر اثارها
على صفات الاعمال الصالحة فيلزم كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن اذ رب شخص
يرى مسلما في الظاهر غير منقاد واصله منقاد بكسر الياء ومنقاد بكسر القاف في الباطل وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما في الاصطلاح واما اللغوي فالايمان
هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم وهو بفتح السين وكسرها الصلح
وفي ستور اللغة السلم الصلح وقيل سلمات كتمرة تعم اخلوة في السلم كافة والوصول مطلق
على الدخول ان الوصول الى السلم وبالجملة البحث في الاصول ان اصول الدين يبحث عنها علم الكلام فلما
قال لهم اما اردت جوابه بالفاء بقوله فان الولد الاعز يقال هو عيزار فليل لا يكاد يوجد
منه الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية واغا قلنا انها جواب اما لتضمنها معنى الشرط
كما مر وان كان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي ان الحروف بالفعل ان بكسر
الهمزة وان بفتحها وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني الا معنى ما هو في حكم المؤكد وكان
لانتسابه بشبيه اسما بالجر نها سواء كان الجر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا
كان الجر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر في هو الاسم ولا يجوز تشبيه
الشيء لنفي فالة العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا وان
من كذا وكأن واصلها كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة

واضيفت على الكم وعدل

واضيفت على الكم وعدل من الاصل تنبيها على كفاية ان بنا الكلام من وله الامر على التنبيه ولكن
للاستدراك لتدارك ما هم الشارح كما مر ولكن الحقيقة مثلا اذا اخبرت بمجيء زيد
فظان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فوقعت بقولك لكن عمرا لم يجئ دليت لانتباه
ذهن المخاطب الى المستدرك ولعل لكن انسب توقع اللهم لا وثوق لحصوله وعمل عمل
الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم ولكن عمرا قاعد والمولد منصوب على انه اسم
ان والاخر منصوب ايضا على انه صفة المولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال تعم
في ملازمة الاسم فان كل واحد منها لابد من اسم بعدها كما لم يسم فاعله من الافعال فان
كل فعل لابد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا
في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي الثاني بثلاث نحو ان وكأن
وليت وربما يخفف كان ولكن ولعل كالافعال وفي تضمنها معنى الفعل المتحقق
وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهها بهذه الشابهة اي شابهة تلك
الحروف بالافعال الحق منصوبها اي جعل منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الجزء مرتفع بما هو مرتفع به الفاعل قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية والمبتدأ على الرأيين والعامل في هذه
الحروف فيه اي في الجزء ومن خصائص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على
اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لما يشابهن الافعال في العمل اي العمل الا
صلي خلافة القياس اذ القياس ان يحفظ رتبة النوع عن الاصلي فهم انما قدموا
منصوبها على مرفوعها ليكونا على العمل النوعي للفعل وهو التقديم منصوب على مرفوعها
ولما كان هذه الوجه الذي ذكره تقضيه ان لا يجوز تقديم الجزء اذا كان ظرفا ايضا اجاب

رقم
٣٦٣
كتاب في النحو

عنه يقول الا اذا كان خبر ما عليه زيد تقديمه على الاسم لتنزلح متزلة الاسم
لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال والامتزاج فهذا الاغلب كقولك ان في
الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم ان رجوعهم ثم ان علينا حسابهم
قد اجاب عنه في اللباب بوجه اخر حاصله على ما قرروه شرط ان الغرض من تقديم المنصوب
فيه ذلك ان يقاع المخالفة بين العامل المفعول وملحقه به انما يتحقق
بتأخير الظرف عن المرفوع واما في الظرف فيتحقق به بدون تأخيره اذا
الظرف يستقر لا يمكن ان يتقدم الفاعلة حتى يعامل به صورة اندفع الدار زيد الجوز
ضرب زيد عمرا في الحد الذي قد يقع موقعا هو الا ان عليه ان على
كونه مبتدأ لا يسد ما عليه بانه اذا عند بعضهم خبر في الدار على صفة
المجيء لكن فاعل يستقر الذي تعلق بالحذف بلزوم منصوبا فلا يقع
فاعلا بجلال الشهر ورد عليه ان ذلك لا يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا لغة
والا صيغة المرفوع اصلا انه الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعده وضدهما سواء الحروف
عليهما كما لها قبل دخولها لكنه يجب تأخير خبرها هنا الا ان يتقدم ظرفا او جارا
او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها كقولك في الدار زيد او ان
كان الاسم مع ذلك اي مع كونه خبره ظرفا نكرة وجب تأخير خبرها كقولنا لدينا
نكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة
او نكرة والكوفيون لا يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء ذلك كقولهم ان حالا لواحد
ولدا لهم اي ان لهم ولدا والحذف المذكور في الظرف واما حذف في
غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي مسرون في الاخيرة

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات والمكتبات وتقنيتها